رئيس التحرير: علي محمد الحسون

مدير التحرير: ناصر عبدالرحمن الشهري

التحرير: ص.ب ٧٠٩٥ جدة ٢١٤٦٢
الفاكس ٦٧٢٠٠٦٢
wr@albiladdaily.com

المكاتب: مكة المكرمة هاتف: ٠٢٥٥٤٠٠٣٨-٠٢٥٥٠٠٦٧٨ فاكس: ٠٢٥٥٨٦٥٥٨ - المدينة المنورة هاتف: ٠٤٨٢٥٥٢٥٠ فاكس: ٠٤٨٢٣٨٩٤٠ - الرياض هاتف: ٠١٤٦١٠٦٩٧-٠١٤٦١٠٤٩٦ فاكس: ٠١٤٦٢٧٨٤٢ - الدمام هاتف: ٠٣٨٣٤٠٩٥١ فاكس: ٠٣٣٣٣١٢١ - القصيم هاتف: ٠٦٣٢٣٤٧٥٧ فاكس: ٠٦٣٢٤٠١٩٨ - الطائف هاتف: ٠٧٣٨٤٩٦٩-٧٣٨١٧٢٢ - ٧٣٣٠٧٠٩ فاكس: ٧٣٢٤٠٥٥ - أبها هاتف: ٠٧٢٢٤٩١٩٤ فاكس: ٠٧٢٢٤٩٧٣٨ - الباحة هاتف: ٠٧٧٢٧٠٥٥١ فاكس: ٠٧٧٢٧٠٥٥١ - نجران هاتف: ٠٧٥٢٢٣٣٠١ فاكس: ٠٧٥٢٢٥٩٠٨ - جازان هاتف: ٠٧٣٢٢٦٥٥٩ فاكس: ٠٧٣٢٢٣٦٦١ - ينبع هاتف: ٠٤٣٩١٦٦٨٣ فاكس: ٠٤٣٩١٦٦٨٤ - الاحساء هاتف: ٠٣٥٨٥٠٦٧٦ فاكس: ٠٣٥٨٣٥٥٢٦

البلاد
ALBILAD
فجر الصحافة السعودية
تأسست عام ١٣٨٣ هـ

تقرير:

سياسة كلينتون الخارجية هل أضعفت العراق أمام داعش؟

واشنطن- وكالات

كشف تقرير أعدته صحيفة "واشنطن بوست" ومنظمة "ProPublica" أن أخطاء وسوء تقديرات ارتكبتها الخارجية الأمريكية، التي كانت تترأسها هيلاري كلينتون، أدت إلى إضعاف الأمن العراقي أمام داعش.

ويلقي تقرير نشر الثلاثاء، ١٦ أغسطس، اللوم على عاتق كل من الرئاسة الأمريكية ووزارة الخارجية والكونغرس وحكومة نوري المالكي بالمساهمة في إضعاف قوات الأمن العراقية بعد انسحاب الأمريكيين من البلاد في العام ٢٠١١، ما تسبب بانخفاض قدراتها على مواجهة هجوم إرهابيي "داعش" في العام ٢٠١٤.

وكشف التقرير المستند إلى "دراسة الوثائق الصادرة عن وزارة الخارجية أثناء تولي كلينتون منصب وزيرة الخارجية، بعين فاحصة"، أن الوزارة كانت لديها مخططات طموحة لـ"إحكام قبضتها على عشرات البرامج العسكرية في العراق، ابتداء من تقديم المساعدة في تدريب الشرطيين العراقيين، إلى إنشاء مقرات جديدة خاصة بجمع المعلومات الاستخباراتية في الموصل والمدن الرئيسة الأخرى".

غير أن الخارجية وضعت حدا لهذه المخططات أو قلصت من نطاقها، في بعض الحالات بناء على رغبة الكونغرس الأمريكي المتشكك في جدواها، وفي حالات أخرى، بموجب أمر من البيت الأبيض، الذي أغلق نافذة لفرصة زيادة النفقات لهذه المشاريع، إضافة إلى رفض تكلفة المخاطر المحتملة للمواطنين الأمريكيين في العراق.

ولفت التقرير إلى أن حكومة المالكي لعبت دورا سلبيا في تقويض الجهود الهادفة إلى تعزيز الأمن في البلاد لرؤية خاطئة لدى المالكي بأن هذه المشاريع تمثل تدخلا غير مرغوب فيه في شؤون العراق.

كما أشار إلى أن الخارجية الأمريكية، وتحت ضغط البيت الأبيض، بدأت، مطلع العام ٢٠١٢، بتنفيذ برنامج تقليص تمويل شامل طال عددا من مشاريع المساعدات والمبادرات في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب والتي كانت تعد في السابق هامة وضرورية لاستقرار الوضع في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية.

واعتبرت "واشنطن بوست" أن "المغامرة السياسية الأمريكية في العراق، بداية من التدخل العسكري والاحتلال، مرورا بالكوارث التي عقبت انسحاب القوات الأمريكية من البلاد، تقلل من جدية كلينتون كمرشحة للرئاسة الأمريكية والتي تعمل جاهدة من أجل ترويج نفسها كسياسية ذات خبرات واسعة في السياسة الخارجية.

وشدد التقرير على أن مقترحات كلينتون الحالية، الهادفة إلى تعزيز التعاون مع الميليشيات المحلية في العراق، لا تتعدى أن تكون تطبيقا للبرامج السابقة التي أغلقت بمشاركتها.

من جهة أخرى، أدى تقليص تمويل برامج دعم السلطات العراقية، في نهاية المطاف، إلى تحقيق وفورات قدرها ١,٦ مليارات دولار، والتي خصصت لمنفعة الحكومة العراقية، غير أنها وجهت لاحقا إلى مناطق الصراع الأخرى، مثل ليبيا.

من هم المشمولون بخطط ترامب حول حظر الهجرة؟

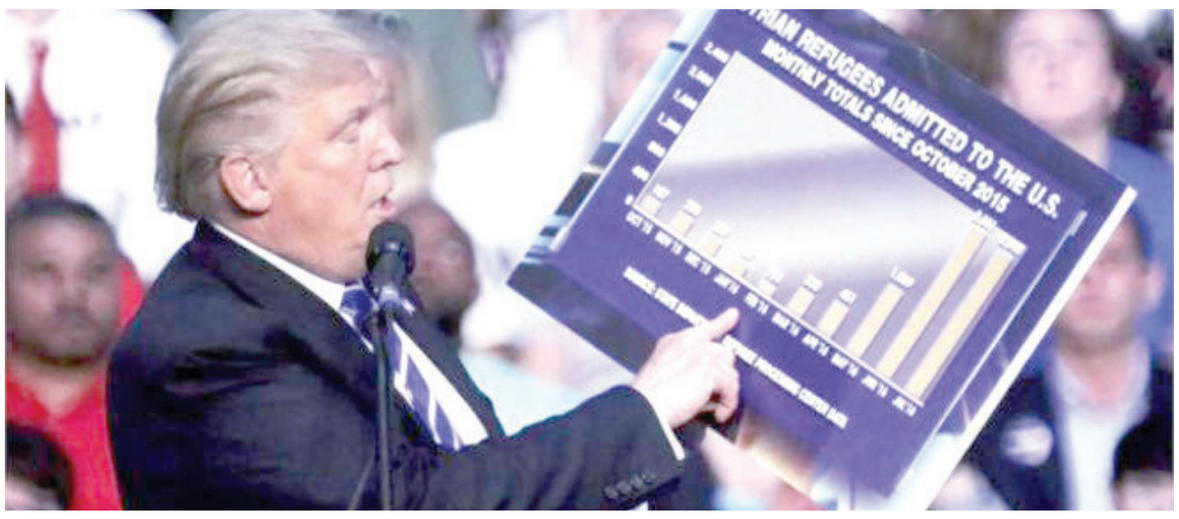

واشنطن- وكالات

كشف مرشح الحزب الجمهوري للانتخابات الرئاسية الامريكية، ملياردير العقارات دونالد ترامب، عن آخر ما تفتق عنه ذهنه من خطط حول التدقيق في هويات وتوجهات طالبي الهجرة الى الولايات المتحدة. فكيف ستطبق هذه الافكار على أرض الواقع؟

تشمل افكار ترامب الجديدة، والتي كشف عنها في خطاب القاه امام جمع من انصاره في ولاية اوهايو، تعليق اصدار تأشيرات الدخول بشكل مؤقت من الدول التي وصفها بأن لها ارتباطات بالارهاب، اضافة الى ابتكار "اختبار ايديولوجي" يخضع له اولئك الذين يرومون الدخول الى الولايات المتحدة.

وبالرغم من ان ترامب لم يحدد بعد الدول التي ستضمها لائحته للدول المرتبطة بالارهاب، قال لانصاره إنه "سيطلب من وزارة الخارجية ووزارة الامن الوطني تحديد المناطق التي لايمكن فيها اجراء تدقيق واف للمتقدمين بطلبات هجرة."

وقال ترامب إن هدف خطته الجديدة هو القضاء على التنظيم الذي يطلق على نفسه اسم داعش، مضيفا انه مستعد للتعاون مع أي دولة تعتمد الهدف المذكور.

كما طرح ترامل فكرة اجراء "اختبار ايديولوجي" لاولئك الذين يطلبون السفر الى الولايات المتحدة، يركز على قضايا محددة مثل الحرية الدينية والمساواة بين الأجناس وحقوق المثليين.

وقال الملياردير الطامح بالفوز برئاسة الولايات المتحدة إن الحكومة ستستخدم نتائج هذه الاختبارات علاوة على وسائل التواصل الاجتماعي وعمليات استجواب اصدقاء واقارب المتقدمين، من اجل الفصل فيما اذا كان المتقدمون يؤمنون بالقيم الامريكية. ولكن ما زال من غير الواضح كيف سيتم تقييم الاجابات التي سيدلي بها المهاجرون في "اختبار" ترامب "الايديولوجي."

هل الخطة الجديدة عبارة عن اعادة نظر في الحظر الذي كان طالب به ترامب على هجرة المسلمين؟

ما برحت افكار ترامب حول الهجرة تتطور وتتغير منذ بدأ حملته الانتخابية، بدءا بدعوته في كانون الاول / ديسمبر ٢٠١٥ لفرض حظر شامل على دخول المسلمين الى الولايات المتحدة.

وكانت تلك الدعوة قد هوجمت من جانب الديمقراطيين والجمهوريين، بمن فيهم رفيقه المرشح الجمهوري لمنصب نائب الرئيس مايك بينس.

ولكن مقاول العقارات النيويوركي ترامب غير نبرته عقب وقوع الهجوم على ملهى ليلي في مدينة اورلاندو بولاية فلوريدا الجنوبية في حزيران / يونيو الماضي، وبدأ يدعو الى منع اصدار تأشيرات الدخول بشكل مؤقت لمواطني الدول التي لها سجل ارهابي ضد الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية.

وعلى الرغم من ان الافكار الاخيرة التي طرحها تحظر دولا بعينها، يقول بعض خبراء الهجرة إنها ما زالت تستهدف المسلمين بشكل غير عادل.

فقد اشار محامي الهجرة من ولاية فرجينيا، حسن احمد، الى انه يبدو ان سياسة ترامب تعزز تصاعد المد العنصري المعادي للاجانب وهو مد يستهدف المسلمين بشكل رئيس خصوصا فيما يخص "الاختبار الايديولوجي."

من جانبه، يقول كيفن جونسون، عميد معهد ديفس للقانون في جامعة كاليفورنيا، إن مبدأ اجراء اختبارات ايديولوجية يحاكي حقبة الحرب الباردة واستخدام قوانين الهجرة لمراقبة عقائد القادمين الى الولايات المتحدة.

وفي حقيقة الأمر، فإن ترامب اشار فعلا الى القوانين واللوائح التي كانت سارية المفعول ابان الحرب الباردة في كلمته الاخيرة، إذ قال "لقد تأخرنا في تطوير اختبار تدقيق جديد ملائم للتحديات التي تواجهنا اليوم."

الا ان جونسون قال "إن استخدام قوانين الهجرة المعمول بها لدينا من اجل حجب الآراء ووجهات النظر التي لا تروق لنا يبدو لي ليس امريكيا من ناحية التزامنا بحق حرية التعبير."

أي دول ستتأثر بقرارات ترامب؟

بينما لم تتضح بعد الدول التي ستشمل بحظر ترامب المؤقت، قال مسؤول في حملته الانتخابية لبي بي سي إنه يجب النظر الى القوائم التي اعدتها الادارة الامريكية الحالية للدول ذات الارتباطات بالارهاب.

وحسب التقييم السنوي الذي تعده وزارة الخارجية الامريكية للارهاب العالمي، توفر ١٢ دولة "ملاذات آمنة للارهابيين"، ومنها الصومال ومالي وليبيا ومصر والعراق ولبنان والفلبين واندونيسيا وماليزيا وافغانستان وباكستان واليمن.

كما صنفت وزارة الخارجية ١٤ دولة اخرى باعتبارها دول ينشط فيها تنظيما داعش والقاعدة، ومنها تركيا ونيجريا وروسيا.

اضافة لذلك، تصنف الولايات المتحدة كلا من ايران والسودان وسوريا باعتبارها دولا ترعى الارهاب.

وبذا يصبح مجموع الدول التي لها ارتباط بالارهاب ٢٩ دولة.

ولكن اذا اتبع ترامب لائحة وزارة الخارجية للدول الاخرى التي تنشط فيها خلايا ارهابية صغيرة – وهي لائحة تضم فيما تضم فرنسا وبلجيكا والمملكة المتحدة – يصبح مجموع الدول المشمولة بخطته ٤٠ دولة بالتمام والكمال.

ولكن مستشارا في حملة ترامب قال لبي بي سي إن المرشح الجمهوري لن يذكر أي دولة تحديدا ما لم يطلع على تقييمات مفصلة من جانب الوكالات الامنية والاستخبارية، وانه سيركز عوضا عن ذلك على تأسيس شراكات مع الحكومات والهيئات الاخرى لتشديد عمليات تقييم طالبي الهجرة والسفر الى الولايات المتحدة.

ما الفرق بين خطة ترامب والاجراءات المعمول بها حاليا؟

كما يشير الخبراء، فإن الولايات المتحدة تتبع بالفعل نظاما مشددا فيما يخص تقييم طلبات الهجرة وخصوصا تلك التي يتقدم بها طالبو اللجوء، وهي المجموعة التي استهدفها ترامب تحديدا في خطاباته وتصريحاته.

تقول دوريس مايسنر، المفوضة السابقة في مصلحة الهجرة والجنسية – الوكالة التي كانت معنية بهذه الامور قبل تأسيس وكالة الهجرة والجمارك التابعة لوزارة الامن الوطني – إن "كما هائلا من التقييم يجري اليوم بالفعل."

واضافت مايسنر، التي تعمل حاليا زميلة في معهد سياسات الهجرة، ان لدى الولايات المتحدة حاليا قواعد بيانات محدثة تضم معلومات جنائية وقوائم بالارهابيين وغيرها من المعلومات الاستخبارية التي تتشارك بها الولايات المتحدة مع دول اخرى.

وقالت إن الولايات المتحدة استثمرت وقتا طويلا جدا في تطوير وتحديث الانظمة المعمول بها، وهي تواصل تطوير وتحديث هذه الانظمة "بروح متجددة من التعاون" مع الدول الغربية الاخرى في اعقاب هجمات باريس وبروكسل.ولكن جونسون يقول إنه فيما ينصب تركيز الحكومة الامريكية حاليا على التدقيق في كل طلب على حدة، يبدو ان خطة ترامب تعتمد توجها شاملا لمجموعات بأسرها.

واضاف جونسون "عادة، يحقق التوجه الذي يركز على اشخاص بعينهم نجاحا اكبر فيما يتعلق بحماية الامن."

اما المحامي احمد، فيقول إن توجه ترامب الشمولي يحاكي برنامجا نفذه المسؤولون الامريكيون عقب هجمات سبتمبر ٢٠٠١.

وكانت الولايات المتحدة اسست في عام ٢٠٠٢ برنامجا اطلقت عليه "التسجيل الخاص" يجبر بموجبه الرجال العرب والمسلمين على التسجيل لدى السلطات بهدف الكشف عن اي ارتباطات بالارهاب.

ولكن، وكما يقول احمد، من الدول الـ ٢٥ المدرجة في هذا البرنامج، كانت ٢٤ دولة يدين غالبية سكانها بالاسلام. اما الدولة ٢٥ فكانت كوريا الشمالية.

ولم يتمخض هذا البرنامج عن اي نتائج ملموسة، فلم يكتشف الا ١١ رجلا من الرجال الـ ٨٥ الفا الذين شملهم بأن لهم ارتباطات بالارهاب حسبما قالت صحيفة نيويورك تايمز.

ولكن مع ذلك، لم تصدر ادارة جورج بوش الابن التي كانت في السلطة آنذاك حظرا مؤقتا شاملا كالذي يطالب به ترامب.

وقالت مايسنر بهذا الصدد "عندما تعتمد الحلول الشمولية تحصل عادة على امن اقل فاعلية لأنك لن تتمكن من استثمار وقتك وجهدك في التركيز على المصادر الحقيقية للمشاكل."

هل ستجعل افكار ترامب امريكا اكثر امنا؟

يتعهد ترامب "باتباع بشكل نشط عمليات عسكرية مشتركة من خلال تحالفات من اجل سحق تنظيم داعش والقضاء عليه"، وفي نفس الوقت السماح "فقط لاولئك الذين يشاركوننا القيم ويحترمون شعبنا" بالدخول الى الولايات المتحدة.

ولكن هل ستعزز طروحاته الامن الوطني الامريكي؟ يقول الخبراء إن وعوده ما زالت مبهمة ولا يمكن التنبؤ بنتائجها.

يقول جونسون "ليس واضحا بالنسبة لي ما اذا كان هناك اي منافع امنية ستنتج عن استثناء مجموعات بعينها من دخول الولايات المتحدة على اسس ايديولوجية او على اساس انتمائها الى دول معينة."

اما المحامي احمد، فيصف خطط ترامب بأنها "عمل مسرحي."

وقال "لدينا نظام تقييم بالفعل، وهو نظام يركز على افعال الناس وليس ما يقوله عنهم فيسبوك."

واضافت مايسنر من جانبها ان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاختبارات الايديولوجية يحمل معه خطر اساءة تفسير النتائج.

بعد هزيمته في ليبيا .. داعش يسعى لنقل المعركة إلى دول الجوار

عواصم - وكالات

أوردت وسائل إعلام محلية تونسية أن الأمن التونسي اعتقل خمسة إرهابيين، ومعهم مهربون على الحدود الجنوبية للبلاد. ونقلت صحيفة "بيزنيس نيوز" الإلكترونية عن مصادر، وصفتها بالمطلعة، تأكيدها أن العناصر الخمسة الموقوفين ينتمون إلى "داعش". وقد فروا من ليبيا بعد اشتداد القصف على التنظيم الإرهابي هناك.

ومع تضييق الخناق على أكبر معاقل التنظيم في ليبيا، يبدو أن مخاوف الدول الغربية من فرار المقاتلين إلى جوار ليبيا بدأت تتحقق فعلا، بعد ورود أنباء عن توجه عشرات المقاتلين من سرت إلى الدول المجاورة لليبيا.

وقد استنفرت كل من الجزائر وتونس جيشيهما لمراقبة الحدود عن كثب، عبر تسيير دوريات عسكرية، وتحليق مروحيات للاستطلاع، وتشديد إجراءات التنقل بينهما وليبيا. وذلك غداة بدء الطيران العسكري الأمريكي قصف أهداف للتنظيم في مدينة سرت بناء على طلب من المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق.

وبدأت تونس قبل فترة في بناء جدار على طول الحدود المشتركة مع ليبيا لضبط تحرك العناصر المتطرفة والمهربين. وذلك بدعم مباشر من الولايات الأمريكية. كما أوردت صحف جزائرية أن الجزائر تبني حاليا سياجا على حدودها مع ليبيا لمنع تسلل المقاتلين إلى داخل البلاد. وتبدو مخاوف البلدين العربيين المجاورين لليبيا مشروعة، فتونس عانت الأمرين منذ سيطرة تنظيم "داعش" على مدن وبلدات في ليبيا، وتمكنه من تنفيذ عمليات دامية داخل الأراضي التونسية بتخطيط وتنفيذ من إرهابيين تونسيين. أما الجزائر، فخاضت معركة صامتة مع التنظيم خلال الأشهر الماضية، ولم يمر يوم تقريبا من دون إحباط محاولة تسلل لمقاتلين أو تهريب للسلاح؛ ما دفع الجيش إلى رفع حالة التأهب، والتمرن على أنماط خاصة من القتال.

وفي ظل تشديد الإجراءات الاحترازية في تونس والجزائر، ترجح مصادر غربية قريبة من العمليات العسكرية الأمريكية في سرت أن يتوجه مقاتلو "داعش" نحو الحدود الجنوبية لليبيا، وخاصة باتجاه تشاد والنيجر بسبب هشاشة الإجراءات الأمنية، ووعورة المناطق الحدودية الشاسعة التي تربطهما بليبيا.

وتقول صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية إن مصادر محلية ليبية على صلة وثيقة بالعمليات الجارية في سرت أبلغتها بفرار مقاتلي "داعش" من المدينة الواقعة في وسط ليبيا باتجاه الجنوب وتحديدا نحو الحدود مع الجزائر والنيجر.

وثمة مخاوف حقيقية من نجاح التنظيم في إقامة معقل جديد له في الصحراء الإفريقية التي تعد بيئة مثالية لتنامي الأنشطة الإرهابية. وقد أعلن "داعش" عدة مرات عن سعيه لإقامة خلافة إسلامية في المغرب العربي وإفريقيا بالتنسيق مع جماعات متطرفة بايعت التنظيم، أبرزها جماعة "بوكو حرام" و"المرابطون".

ونقلت "وول ستريت جورنال" عن مسؤول غربي يراقب العمليات العسكرية في مدينة سرت قوله إن المناطق الحدودية الجنوبية لليبيا شاسعة، وتتطلب مراقبتها درجة عالية من الحرفية لا تمتلكها قطعا هذه الدول؛ ما يرجح أن عشرات المقاتلين قد يتمكنون من دخول تلك الدول، أو إقامة معسكرات للتخطيط والتدريب في الجانب الحدودي من ليبيا الذي يشهد صراعات قبلية وغيابا للسلطة المركزية.

وسبق لتنظيم "داعش" أن فر من العراق وسوريا إلى ليبيا بعد تكبده هزائم متتالية في هذين البلدين، حيث استقر في شرق ليبيا قبل أن يزحف غربا ويجعل من سرت معقله الأساس.

وبما أن مدينة سرت تقع على البحر الأبيض المتوسط، فإنها لا تزال تثير قلق الأوروبيين من أن يتمكن مقاتلو "داعش" من العبور نحو الضفة الأخرى من المتوسط على متن سفن المهاجرين غير النظاميين الذين يتدفقون بالألوف نحو أوروبا.

وتعززت تلك المخاوف بعد إبلاغ حكومة الوفاق الوطني الليبية السلطات الإيطالية بوجود خلية تابعة للتنظيم الإرهابي تنشط بالقرب من مدينة ميلانو شمال إيطاليا، وفقا لما أوردت وكالة الصحافة الفرنسية "فرانس برس".

وعثرت الجيش الليبي الأسبوع الماضي على وثائق داخل أحد مقار التنظيم في مدينة سرت تؤكد وجود هذه الشبكة، وقيامها بأنشطة عدة تحت إمرة قيادي تونسي في "داعش" يدعى "أبو نسيم التونسي".

وفي محاولة للتفاعل مع خطورة الوضع القائم في ليبيا، دعت إيطاليا دول الاتحاد الأوروبي إلى عقد اجتماع طارئ لبحث التطورات في ليبيا، وطالب رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الإيطالي بيير فرديناندو كاسيني بعقد قمة أوروبية طارئة حول خطر تمدد "داعش"، وذلك قبل القمة المقرر منتصف شهر سبتمبر المقبل باعتبار أن تلك القمة مخصصة لملفات أخرى.

وكان البرلمان الأوروبي قد صدَّق قبل أشهر على توسيع نطاق مهمة "صوفيا" البحرية، لتشمل ملاحقة المهاجرين على الشواطئ الليبية بعد موافقة حكومة الوفاق الوطني الليبية على ذلك؛ ما يفتح المجال أمام مهمة "صوفيا" للمساهمة في الجهود المبذولة لإحباط محاولات تسلل الإرهابيين إلى أوروبا.

ويخشى العالم من أن التركيز العسكري في ليبيا على تحرير مدينة سرت قد يفتح المجال أمام تنظيم "داعش" للانتقال بحرية نحو المناطق الحدودية، وقد ينطلق منها مقاتلوه الذين تقدر أعدادهم في ليبيا بالألوف.